ثنائيّة (الإعراب والبناء)

منطق كتاب سيبويه

أ. د مهدي صالح سلطان (*)

المقدّمة

الثنائيّــةُ: مــن جذر ث ن ي، والثَّنيُ: ضمُّ واحــدٍ لواحد، وثَنيُ الشيءِ: جعلــهُ اثنين، وتكريرُ الشيءِ مرّتين، أو جعلُه شــيئين متواليــين أو متباينين[1] ؛ والثناءُ: العطفُ ورَدُّ الشيءِ بعضُه على بعض، وثنّيتُــه إذا جعلتُه اثنينِ بالتكرار وبالإمالةِ والعطف، فَذِكرُ الشَيءِ مرّتينِ يتناول أحدُهما ما لم يتناوَله الآخر، بمنزلة جعله اثنين على تكرارِ ذكرِ الشيء لشيئين[2]، أمّا الثنائيّةُ فنــوع مــن أنواع العلاقة التلازمية، والجمــعُ بينَ الشيءِ وضدهِ وما يقابُلــه أو ما يكمِّلُه، أو الثنائي من الأشياء ما كان ذا شِقّين، والثنائيةُ الضديّةُ: هي العلاقةُ بين المتضادَّينِ المجتمعينِ في ثنائيّة، فلا ينفي أحدُهما الآخرَ، بل يدخلانِ في علاقةِ توازٍ، وبهذا الشكلِ لا يتناقضان، بل يتكاملان[3].

الكلمات المفتاحية: سيبويه، العلامات، الإعراب، البناءالعامل، التعليل.

(*) جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)

(١) معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، ١٣٦٦ ، ١ / ٣٩١.

(٢) الكليّات للكفوي ، تح د . عدنان درويش ومجمد المصري ، قم ، ١٤٣٣ ، ٢٧٠.

(٣) الثنائيات الضديّة ، بحث في المصطلح ودلالاته ، سمر الدّيوب، العتبة العباسيّة، ٢٠١٧، ١٥ ـ ١٦.

وقـد رَبطَ سـيبويهُ ثنائيّـةَ الإعـرابِ والبناءِ بأقسامِ الكلامِ، وعلّلَ لما وَجَدهُ مضبوطًا بعلاماتٍ ثابتـةٍ للمبني والمتغيّرةِ للمعـرب، وعلَّلَ للمُخالِفِ لبابِهِ بمشابهةِ مخالِفِهِ من الآخَرِ، وفسّرهُ بِحَسبِ ما يكونُ نظيره، وبهذا فَتَحَ بابًا للتقديرِ اسـتنادًا إلى ما وزّعَهُ وما اعتَدهُ من أصلٍ وفرع، وكان هذا في أوَّلِ الكتـابِ، في قوله: هـذا بابُ مجاري أواخرِ الكَلِمِ من العربية، وهي تجري على ثمانيةِ مجارٍ، على النَّصبِ والجَرِّ والرفعِ والجَزمِ والفَتحِ والضَّمِ والكَسرِ والوقف، وهذه المجاري الثمانيةُ يجمعهن في اللفظِ أربعةُ أضربٍ: فالنصبُ والفتحُ في اللفظِ ضربٌ واحـدٌ، وكذلـك الرفـعُ والضَّـمُ، والجـزمُ والوقفُ. وإنما ذَكَرتُ لك ثمانيةَ مجارٍ لأفرِّقَ بين ما يدخلُـه ضربٌ من هذه الأربعةِ لمـا يَحدثُ فيه العامـلُ ـ وليـس شيءٌ منها إلا وهو يـزولُ عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزولُ عنه لغيرِ شيءٍ أحدَثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلٍّ عاملٍ منهـا ضربٌ من اللفظِ في الحـرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب[٤].

وهـذه الفِقـرةُ هي مضمـونُ البـابِ الثاني من أبـوابِ كتابِ سـيبويه، بابُ التقسـيمِ إلى المعربِ والمبنـيّ، بعـدَ البـابِ الأوّلِ بابِ أقسـامِ الكلام، وقد جَعَلَ تسـميةَ علاماتِ ضبطِ أواخرِ الكلماتِ ثمانية، مقسّمةً على مجموعتين مختلفتين، جعلَها ثمانية ليفرقَ بين علاماتَ الإعرابِ للمعربِ المتغيرِ من علامـاتِ الثابتِ المبنيّ من حركةٍ أو سـكون، فتسمية حركاتِ البناءِ الثابتة، التي لا تزولُ: هي الفتـحُ والكسرُ والضمُ والوقف [السـكون]، فيما سمَّى حركاتَ الإعرابِ التي تزولُ وتتغيرُ: النصبَ والجَرَّ والرفعَ والجزم.

ـــ١ـــ

فالإعـرابُ والبنـاءُ مجموعتـان: مجموعـةُ الإعـراب، مجموعـةُ تغيّرِ علامةِ أواخـرِ الكلمات، وقد جاءها التغيّرُ منِ اختلافِ العاملِ الذي سَبّبَ النصـبَ أو الجـرَّ أو الرفـعَ أو الجـزم. في قولِهِ: ضَرْبٌ... لمـا يحدِثُ فيه العامـلُ وليس شيءٌ منها [مـن حـركاتِ الإعـرابِ] إلاّ وهو يـزولُ عنه[٥]. ومجموعـةُ البناءِ، مجموعةُ ثبـاتِ حركاتِ أواخرِ الكلمـات، أي الحركـةُ التـي بُنِيَ عليهـا الحرفُ الأخيرُ منهـا، وليسـت متأتّيةً من أثـرِ عاملٍ من العوامـلِ بل هي من بنيـةِ الكلمـةِ المبنيّةِ التي لا تتغـيّرُ لتغيّرِ العوامل، وقد مَيَّزَ سـيبويهُ تسـميةَ علاماتِ ضبطِها: بالفتحِ والضمِّ والكسرِ والوقفِ مثلمـا عرضنـا، في قولِـه: ضَرْبٌ... يُبْنَـى عليـه الحرفُ بنـاءً لا يزولُ عنه لغـيرِ شيءٍ أحدَثَ ذلك فيه من العوامل[٦].

وقد خالفَ بين تسـميةِ علامـات المبني وعلاماتِ المعـربِ فالمبنيُّ أو ما أشـبهَهُ، لا لبيـانِ مقتضى عاملٍ، من شِبْهِ الإعرابِ وليس حكايةً أو إتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سـكونين، فهو بناء، وأنواعُهُ، ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقف[٧]، إذ لا تتغيُرّ حركتُهُ ولا

(٤) الكتاب ، تح عبد السلام هارون ، ط ٣ ، ١٩٨٣، ٣١/١.

(٥) الكتاب ١ / ٣١ .

(٦) المصدر نفسه.

(٧) تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تح محمد كامل بركات ، مصر، ١٠،١٩٧٦.

سكونُه؛ وأمّا علاماتُ المعربِ: فَلِما يُحدِثُه العاملُ لكِنْ يزولُ عنه، وما يُبنَى عليه لا يَزولُ عنه، وكانت غايةُ سيبويهِ التمييزَ بين:

١ ـ تغيّرِ حركةِ الحرفِ الأخيرِ بتغيّرِ العاملِ الذي يُحدِثُ هذا التغيير.

٢ ـ ثباتِ حركةِ الحرفِ الأخيرِ لِما يُبنَى عليها ولا يزولُ على الرغمِ من تغيّرِ العوامل.

أمّا حروفُ أواخرِ الكلماتِ المعربةِ فقد سماها حروفُ الإعراب، للأسماءِ المتمكنةِ، وللأفعالِ المضارعةِ لأسماءِ الفاعلين[٨].

وقد اتخذَ سيبويه لهذا التقسيمِ تعليلًا تنظيريًّا يربطُ بين المعربِ والمبنيّ بأقسامِ الكلام، لا يخرجُ عنه أيُّ جزءٍ مِنَ الأجزاءِ، وكان الأساسُ فيه: الأصلَ والمشابَهَة، وقد وُظِّفا في التأسيسِ للعاملِ، فالحروفُ عنده أصلٌ في البناءِ، والأسماءُ أصلٌ في الإعرابِ، والمبنيُّ من الأسماءِ لمشابهتِهِ الحروف، والمعربُ من الأفعالِ لمشابهتِه الأسماء، ومُنعَتِ الأسماءُ من الصرفِ لأنها ثقيلةٌ فأشبهتِ الأفعالَ التي لا تنوّنُ، والأسماءُ نفسُها أشبهتِ الأفعالَ أيضًا لأنّها تعملُ عَمَلَها، فتتبادلُ الأفعالُ والأسماءُ الشَّبَهَ تسويغًا وتعليلًا للعملِ والبناءِ وتغيّرُ الأواخرِ في هذا النظامِ الذي يفترضُهُ أو قُلْ يفرضُهُ كتابَ سيبويه، يستند إلى أنّ:

١ ـ الحروفَ مبنيّةٌ في الأصلِ، في قوله: وأمّا الفتحُ والكسرُ والضمُّ والوقفُ... فللحروفِ التي ليستْ بأسماءٍ ولا أفعال، ولم تَجِئْ إلاّ لمعنَى[٩].

٢ ـ ما كان مبنيًّا من الأسماءِ لمشابهتِهِ الحرفَ، في قوله: وأمّا الفتحُ والكسرُ والضمُّ والوقفُ فللأسماءِ غيرِ الْمُتَمَكِنَةِ المضارعةِ عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ مما جاءَ لمعنًى ليسَ غيرُ[١٠].

٣ ـ البناءَ للأفعالِ التي لم تجرِ مُجرَى المضارِعَة[١١].

٤ ـ منعَ الاسمِ من التنوينِ لثُقلِهِ شَبَهًا بِثُقلِ الفعلِ، فهي لشبهِها هذا غيرُ متمكنةٍ مِنَ الاسمية، قال سيبويه: واعلمْ أنّ ما ضارعَ الفِعلَ المضارعَ من الأسماءِ في الكلامِ ووافقه في البناء، أُجرِيَ لفظه مُجرَى ما يستثقلونَ ومنعوه ما يكون لما يستخفّون... فيكونُ في الجَرِّ مفتوحًا...[١٢].

والأصلُ في الاسمِ الإعرابُ، والتنوينُ علامةٌ للأمكنِ عندهم، والأخفُّ عليهم، وتركُهُ علامةٌ لِما يستثقلون[١٣]. فَجَمِيعُ ما يُترك صرفُهُ مضارعٌ به الفعلُ، لأنَّه ليس له تَمَكُّنُ غيره، كما أنّ الفعلَ ليس له تَمَكّنُ الاسم[١٤].

٥ ـ إعرابَ الأفعالِ المضارعةِ لمشابهتِها الأسماءَ المعربةَ، ضارعَت أسماءَ الفاعلين، أنّك تقولُ: إنَّ عبدَ الله لَيَفعَلُ، فيوافِقُ قولَكَ لفاعِلٌ، حتّى كأنّك قلتَ: إنّ زيدًا لفاعلٌ... ضارعتِ الفاعل لاجتماعِهما في المعنى[١٥].

وكان هذا هو دستورَ مرحلةِ كتابِ سيبويه، المرحلةَ التي فارقتِ التقسيم الرباعيِّ لعلاماتِ

(٨) الكتاب ١/١٣.
(٩) الكتاب ١/ ١٥.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) الكتاب ١/١٥.
(١٢) المصدر نفسه ١/٢١.
(١٣) المصدر نفسه ١/٢٢.
(١٤) المصدر نفسه ١/ ٢٣.
(١٥) المصدر نفسه ١/ ١٤.

الإعرابِ وابتعدَتْ عنها، في تقسيمٍ جديدٍ، لا ينتمي إلى مرحلةِ ـتأسيسِ النَّحو.

في حين كانت مرحلةُ التأسيسِ إلى ما قبلِ ظهورِ الكتـابِ عبارةً عـن توزيعِ الضبـطِ الإعرابيِّ على الحقـولِ الأربعةِ، وهـي الأبوابُ التي تنسـبُ إلى مرحلةِ تأسـيسِ النّحوِ، وهي التي تقابلُ علاماتِ الضبـطِ، الضمّـةُ والفاعليّةُ والفتحـةُ والمفعوليّةُ والكسرةُ والإضافة.

نقولُ هذا لأنَّ الكوفيينَ لا يفرّقونَ بين علاماتِ البناءِ وعلاماتِ الإعـرابِ، فكانوا يطلقون النصبَ مثلاً على المبنيِّ على الفتحِ، كما يطلقون الفتحَ على المعـربِ المنصوبِ وهكذا[١٦]؛ وتمسّـكَ البصريون بما جاءَ بكتابِ سـيبويهِ من بعده، وصارَ منهجُهُ الركـنَ الركينَ والأسـاسَ المتينَ في منهـجِ النحوِ العـامِّ[١٧]، على الرغمِ مِن اعـتراضِ المعترضَين في التفريقِ في التسميةِ بينَ علاماتِ الإعرابِ وعلامات البنـاءِ، والجمهـورُ على أنّ حـركاتِ الإعرابِ غيرِ حركاتِ البناءِ، وقال قُطْرُبٌ : هي هي ، والخلاف لفظـيّ، لأنّـه عائد إلى التسـمية فقـط، فالأوّلون يطلقـون على حـركات الإعراب: الرفـع والنصب والجر والجزم، وعلى حركات البناء: الضمّ والفتح والكسر والوقـف، وقُطْرُبٌ ومـن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه[١٨].

فالكتابُ مرحلةٌ أخرى فرضت وجودها في النظرِ إلى بنـاءِ منظومـةِ الإعرابِ ، وفي تحكيـمِ العامل، وبحسـبِه يكونُ التعليلُ والتقسيمُ والتوجيهُ، وفي التفكيرِ في ظهـورِ العلامةِ ظاهرةً أو مقدّرةً، وقد غُلّبَ فيها المعربُ المتغيرُ على الثابتِ المبنيِّ، وشُمِلَ بِحُكمِـهِ وَرَدِهِ بالتوجيهِ والتقديرِ والتأويلِ، وكان المتغـيّرُ المعربُ هو الأصلُ، الذي انطلقَ منه النحوُ العـامُّ في هذا الكتابِ ، بعدَ اكتمـالِ القواعدِ التي تتصلُ بالعاملِ والتعليلِ .

هذا لا يعني أنّ النُّحاةَ في مرحلةِ ما قبلَ كتابِ سـيبويهِ لا يعتنـون بتمييـزِ ما اختلفـتْ علامتُه لداعٍ من الدواعي، أو اختفتْ لسـببٍ من الأسبابِ، لكنّهم لا يفرّقون في التسميةِ بين ما كانت علامتُه ثابتـةً أو متغـيّرة، ولا يلتفتـون إلى وظائفِ هذه المخالفـةِ وموقعِهـا، ولا يعـبرون عـن كلِّ ذلـك بعباراتِ سيبويه.

قـال د. عبـادة في منهجِ كتابِ الجملِ في النحوِ السابقِ لظهورِ كتابِ سيبويهِ : نلاحظُ أنّ المصنّفَ لم يتحدّثْ عـن علاماتٍ مقـدّرةٍ وأخرى ظاهرة، كمـا لـم يتحدّثْ عـن علامـاتِ إعـرابِ المقصورِ والمنقوصِ ولا المضافِ لياءِ المتكلمِ، فكلُّ العلاماتِ عندهُ ظاهرةٌ[١٩].

ـ٢ـ

فكانَ منهجُ كتابِ سيبويهِ قد فَتَحَ بابًا للتقديرِ، لما لـم يَكُن معربًـا، وهذا ما جـرى عليه لمن جاء مـن بعدِه، فـ ما جيء به لا لبيانِ مقتضى عاملٍ،

(١٦) مدرسـة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د مهدي المخزومي، بيروت، ط ٣ ، ١٩٨٦، ٢٥٧.

(١٧) أهـل القـرآن وتأسـيس النحـو ، د . مهـدي صالح سلطان ، النجف ، ٢٠١١ ، ١٩٦ ـ ١٩٧.

(١٨) همع الهوامع ، ، للسيوطي ، تح أ . د عبد العال سالم مكرم ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ٦١/١.

(١٩) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح د . فخر الدين قباوة ، طهران ، ١٤١٠، ٥٥.

من شِـبهِ الإعرابِ وليس حكايةً أو إتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سـكونين؛ فهو بنـاءٌ، وأنواعُهُ ضمٌّ وفتـحٌ وكسرٌ ووقفٌ، أو لزومُ آخـرِ الكلمةِ حركةً أو سكونًا لغير عاملٍ أو اعتلالٍ [٢٠]، يقصدون أنَّ المبنـيَّ ما خالفَ حركةَ الإعـرابِ وحركةَ الحكايةِ والإتبـاعِ والنقلِ والتخلصِ من التقاءِ السـاكنين. لذلـك اعتَـدَّ النحويّون المبنيَ وما لـم تظهَرْ عليه علاماتِ الإعرابِ معربًا فيقدّرونه بحسبِه، استنادًا إلى إمكانِ إحلالِهِ محلَّ المعـربَ، ووقوعِهِ موقعَه، إذ إنّ الأصـلَ عندهـم الإعرابُ للأسـماءِ، والمبنيُّ فرعٌ عليه ويُقدَّرُ بِحَسـبِهِ [٢١]، مثل: سـاعَدَ هؤلاءِ الطيبـون هذا الفقيرَ، هؤلاءِ: مَحَلُّـهُ الرفعُ، وهذا: محلـهُ النصبُ، وهكـذا. أمّا المبنيُّ فصارَ قسـيمَ المعـربِ، وهـذا مـن مبتكـراتِ مرحلـةِ مـا بعدَ التأسـيسِ الأوّلِ للنحوِ العربيِّ، ومن آثارِ التفكيرِ في العامـلِ، ومن تنظيـمِ مرحلةِ كتابِ سـيبويه، للتمييزِ في التسـميةِ بين العلامـاتِ الأربعِ لأواخرِ الكلمـاتِ، للمجموعةِ الثابتةِ بتسـميةٍ ومجموعةِ المتغيّرِ بتسـميةٍ أخرى، تمييزًا لما جلبَهُ العاملُ في الحرفِ الأخيرِ المتغيّرِ وما لم يَكُنْ كذلك في المبنيِّ، والعلاماتُ هي هي، لأنها وإن كانت ثمانيةً، لكنّها أربعةٌ في الصورةِ والحقيقة [٢٢].

فالمبنيُّ ضدُّ المعربِ، وهو ما لم يتغيّرْ آخره بتغيّرِ العامـلِ فيه [٢٣]، فالمبنيُّ مِنَ الأسـماءِ يلازمُ حالةً واحدةً مِنَ الحركةِ أو السكونِ مخالفًا الأصلَ، لأنَّ الأصلَ عندهم في الأسماءِ التغيّرَ [٢٤].

وهـذا التغيّرُ المعـبّرُ عنه بعلاماتِ الإعـرابِ دوالٌّ عـلى معانٍ، وهي التي يُتوصلُ بها إلى فهم معاني الكلامِ التـي يُعبّرُ عنها باختـلافِ الحركاتِ [٢٥]، لكن ربما تجاوزَ النحاةُ ذلك إلى اعتدادِ ما لم يَكُنْ معربًا ظاهـرَ الإعرابِ من الأسـماءِ المبنيّةِ معربًا بتقديرِ علامةِ ما يقابلُهُ من المعربِ، وبهذا حشروا المبنيَّ في خانةِ المعربِ، وقدروا له أن يكونَ معربًا، حالًّا محلَّ الأصلِ المعربِ، فَحَدُّ البناءِ: لزومُ أواخِرِ الكلمِ بحركةٍ أو سـكونٍ [٢٦]، فالمبنيُّ يمتنعُ آخره مـن تغيّرِ الحركـةِ، فتقدرُ له حركـةٌ بمثلِ حركةِ نظيرِه المعـربِ في التأليفِ وبنـاءِ الجملِ، مثلِ ما يقدّرُ لما قبلَ الياءِ من: غلامي، ولأنّ حركةَ الميمِ من غلامي ليستْ متأتيةً من أثرِ عاملٍ، ومثلِها حركةِ التقاءِ الساكنين، وربما توسّعوا فيما يدخلُ تحتَ تسـميةِ المبنيِّ، وجعلِها لكلِّ حركةٍ لم تحدثْ من عاملٍ [٢٧]، لأنَّ المبنيَّ وما أشبَهَهُ يُقدّرُ الإعرابُ على حرفِهِ الأخير، وبمثلِ ما يقدّرُ للاستثقالِ والتعذرِ، مثـل: جاءني هؤلاء، وجاءنـي صديقي، وجاءني

(٢٠) تسـهيل الفوائد ١٠، وشرح الأشموني ، تح محمود بن الجميل، مصر،٢٠٠٢، ١/ ٩٩.

(٢١) أسرار العربيّـة ، ، لأبي البركات الأنباري ، تح محمد بهجة البيطار، دمشق ، ١٩٥٧، ٢٠.

(٢٢) المصدر نفسه .

(٢٣) المصدر نفسه ٢٩.

(٢٤) شرح الأشموني ١/ ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢٥) الإحـكام في أصـول الأحكام ، ، لابن حـزم، القاهرة، ١٩٤٧، ١/ ٣٢.

(٢٦) أسرار العربية ٢١.

(٢٧) قضايـا نحويّـة ، د مهـدي المخزومـي ، أبـو ظبي ٢٠٠٣، ٧٣.

الفتى، وجاءني قـاضٍ... إلخ[٢٨]، جعلوه كظاهر الإعراب، سـواءً أكانت حركتُه ظاهـرةً ملحوظةً، أو في حكمِ الظاهرةِ الملحوظةِ، لمانعٍ وجدوه يمنعُ من ظهورِ هذهِ الحركةِ، كما في الاسمِ المقصورِ أو المضـافِ إلى ياءِ المتكلمِ أو المنقوصِ في حالةِ رفعِهِ أو جَـرّهِ... إلـخ[٢٩]، إذ أجرَوا ما لـم يَظهَرْ عليه مُجـرَى ما يناسـبُ موقعُهُ من رفـعٍ أو نصبٍ أو جَرٍّ أو سـكونٍ، أي مُجرَى المُعرَبِ ظاهرِ الإعرابِ، بالتقديرِ واسـتحضارِ أثرِ العاملِ الموجودِ أو غيرِ الموجودِ، وقد تخيّلوا هـذا الأثرَ في آخرِ المبنيِّ وما أشبَهَهُ.

ونكـرِّرُ مـا قلنـاه أنْ لا صِلَـةَ لحركـةِ المبنيِّ أو سـكونِهِ بالدلالةِ على المعنَى، بل علامتُه ثابتُة، أمّا الإعرابُ فـفائدتُـه أنّه يفرّقُ بين المعاني المختلفةِ التـي لو لم يدخـلِ الإعرابَ الكلمـةَ التي تتعاقبُ عليها تلك المعاني التبستْ؛ والمثالُ في ذلك: المسألة المذكورة، وهي قولهم: ما أحسَنَ زيدًا، وما أحسَنَ زيـدٌ، ومـا أحسـنُ زيدٍ، صيغـة الـكلام واحدة، ومعانيه مختلفة...[٣٠].

فـ الرفعُ: علمُ كونِ الاسمِ عمدةَ الكلام، ولا يكونُ في غـيرِ العَمـدِ، والنَّصبُ علمُ الفضلـةِ في الأصلِ، ثـم يدخلُ في العُمدِ تشـبيهًا بالفضلات... والرفعُ في الأصلِ علـمُ الفاعليةِ والنصبُ عَلَـمُ المفعولية،

(٢٨) شرح الـرضي ، على الكافية، تح د عبد العال سـالم مكرم. عالم الكتب،مصر،٢٠٠٠، ١/ ٢٤.

(٢٩) المغنـي في النحو، لابن فـلاح اليمني ، تح عبدالرزاق السعدي، بغداد ١٩٩٩، ١/ ٩٩ ـ ١٠٢.

(٣٠) المرتجـل، لابـن الخشـاب، تح علي حيدر، دمشـق، ١٩٧٢ ، ٣٤.

ثـم ٣يكونان فيما يشـبهُما... وأما الجَـرُّ فعَلَمُ الإضافـةِ، أي كونُ الاسـمِ مضافًا إليـه معنى أو لفظًا[٣١].

لذلك قدموا المعربَ، سـواءً أكانتْ حركتُهُ ظاهرةً ملحوظـة، أو في حكـمِ الظاهرةِ الملحوظـةِ، لمانعٍ وجـدوه يمنعُ مـن ظهورِ الحركةِ، كما في الاسـمِ المقصورِ أو المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ أو المنقوصِ في حالةِ رفعِهِ وجره... إلخ[٣٢]، وقد افترضوا الحركةَ لما يناسـبُ قرينَهِ الذي يقبـلُ الحركةَ، على الرغمِ مـن ثباتِ آخرِهِ، وذلك بردِّ هـذا الثابتِ إلى المتغيرِ وحشرِهِ في زمرتِهِ بالتقديرِ، اسـتنادًا إلى الخاناتِ النحويـةِ التي صنفـوا بحسـبِها، أو الحيّزِ الذي يشغلُهُ والاستحقاقُ الذي يستحقُّهُ لو كان معربًا متغيرًا في موضعِهِ، ولم يعتدّوا بهيأتِهِ التي منعتْ مـن تغيرِهِ، أو القولِ بأنَّ الاسـمَ متغيرٌ، وثابتٌ لا يتغيرُ، وكلاهما أصلٌ في الأسماء.

فالتقديـرُ عندهم إن تعـذّرَ التغيير، لأجلِ الموقعِ الإعرابيِّ، أي غلّبوا المتغيرَ وقدروا الثابتَ بحسـبِ ما يكونُ بديلَه من المعربِ لو وَقعَ موقعَه، واطّرَدَ هذا الاعتبارُ عند النحويين، فالإعرابُ عندهم ظاهرٌ أو مقـدرٌ يجلبُهُ العاملُ في آخرِ المعربِ، وبالغوا في العامـلِ وأثرِهِ في الإعرابِ، قـال الرضيُّ: الاختلافُ حاصـلٌ من العاملِ بالآلةِ التي هي الإعرابُ، فهما في الظاهـرِ كالقطـعِ والسـكينِ، وإنْ كان فاعـلُ الاختلافِ في الحقيقةِ هـو المتكلمُ بآلةِ الإعرابِ إلّا أنَّ النحـاةَ جعلوا العاملَ كالعلةِ المؤثرةِ، وإن كان

(٣١) شرح الرضي ١/ ٨٥.

(٣٢) ينظر: المغني في النحو١ / ١٩٩ـ ٢٠١ .

علامةً لا علةً، ولهذا سَمَّوهُ عاملاً[٣٣].

وربما جاءتِ العواملُ والتعليلاتُ والتقديراتُ منظومةَ الإعرابِ من الأجواءِ العلميةِ التي تنامَتْ مستندةً إلى تَسبيبِ الظواهرِ التركيبيةِ، وطردِ الأحكامِ وتحديدِها، وسوّغَ ذلك إمكانيةَ الاستبدال، وإجراءَ الأحكامِ لما يناسبُ المتغيرَ المعربَ على المبنيِّ وإجرائِه بمجراه، وردَّ ما لا يوافقُ ما اكتشفوه من الإعرابِ، فهذه على سبيلِ المثالِ، جهود عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ت١١٧هـ، التي تتجهُ إلى الوصولِ إلى إنشاءِ آلةٍ نحويةٍ لها من الاطّرادِ والبعدِ عن التوسعِ والشذوذِ ما يعصمُ الألسنةَ من الخطأِ واللحنِ، وبَلَغَ من شغفِه بالاطرادِ وحرصِهِ عليه أنه لم يكنْ يطيقُ أن يسمَعَ كلامًا لا تصدقُ عليه قواعدَه التي تَوَصّلَ إليها[٣٤].

— ٣ —

ولمّا كان الضبطُ الإعرابيُّ الإتيانَ بالحركةِ التي ترافقُ الحرفَ الأخيرَ حرفَ الإعرابِ من الكلمةِ، إلى تخيّلِ وجودِ هذا الإتيانِ للذي لا يتغيرُ بحسبِ المعاني المختلفةِ، فلم يجدوا حرفَ الإعرابِ في الأفعالِ الخمسةِ لأنّ: آخرَ حرفِ [هذه]... الأفعالِ النونُ، فلو جعلتَ النونَ حرفَ الإعرابِ لوجبَ ضمُّها في حالةِ الرفعِ، وفتحُها في حالِ النصبِ وكان يلزمُ من ذلك أن تسكنَ في حالةِ الجزمِ... فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرفع، فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم... إن الألفَ التي قبلَ هذه النونِ في يفعلانِ وتفعلانِ، والواوَ في يفعلون وتفعلون، والياءَ في تَفعَلِينَ، ليست من بناءِ الفعلِ ولا تمامِه، إنما هي ضميرُ الفاعلين علامة... فلم يَجُزْ أن تكونَ حروفُ إعرابِ الفعلِ لذلك[٣٥].

قال ابن مالك: الإعرابُ ما جيءَ به لبيانِ مقتضى العاملِ ؛ من حركةٍ، أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ، وهو في الاسمِ أصلٌ لوجوبِ قبولِهِ بصيغةِ واحدةٍ معاني مختلفة... والإعرابُ بالحركةِ والسكونِ أصلٌ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذف... وتنوبُ الفتحةُ عنِ الكسرةِ في جَرِّ ما لا ينصرفُ... وتنوبُ الواوُ عن الضمةِ، والألفُ عن الفتحةِ، والياءُ عن الكسرةِ... من أبٍ، وأخٍ... وتنوبُ النونُ عن الضمةِ، في فعلٍ اتصلَ به ألفُ الاثنين أو واوُ الجماعةِ أو ياءُ مخاطبة... وتحذفُ جزمًا ونصبًا ... إلخ[٣٦].

وقال الزجاجيُّ: إنّ الإعرابَ دالٌّ على المعاني، وإنه حركةٌ داخلةٌ على الكلامِ بعد كمالِ بنائه، فهو عندنا حركةٌ نحوُ الضمةِ في قولِك: هذا جعفرٌ، والفتحة من قولِك: رأيتُ جعفرًا، والكسرة من قولِك: مررت بجعفرٍ. هذا أصلُهُ ومن المجمعِ عليه أنَّ الإعرابَ يدخلُ على آخرِ حرفٍ في الاسمِ المتمكنِ والفعلِ المضارعِ، وذلك الحرفُ هو حرفُ الإعرابِ... ثم قد يكونُ الإعرابُ سكونًا [في الأفعالِ

---

(٣٣) شرح الرضي ١/٤٣.

(٣٤) الأصول ، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد،١٩٨٨، ٣٢.

(٣٥) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي، تح د. مازن المبارك، ط ٥، بيروت،١٩٨٦، ٧٣ـ٧٤.

(٣٦) شرح التسهيل ، لابن مالك،تح د.عبدالرحمن السيد،مصر، ١٩٧٤، ١٠ـ٧ ، .

المضارعـةِ غيرَ المعتلـةِ اللامِ، نحـوَ: لم يضربْ]، وحذفًا [في الأفعالِ المضارعـةِ المعتلةِ اللام، نحو: لم يرمِ، ولم يدنُ، ولم يخشَ] [٣٧].

ولـم يتمكنْ خلفـاءُ الجيلِ الأولِ مـن النحاةِ على رأيِ الدكتورِ تمامِ حسـان من الفكاكِ في التفكيرِ في تغـيرِ أواخرِ الكلماتِ بحسـبِ اختلافِ المعنى، فأصبحَ هذا التغيرُ هو المشكلة الكبرى في نظرِهم، وقـد كانت مشـكلةً تدعو إلى الخـروجِ من طابعِ العملِ [النحـوي] إلى طابعِ النظرِ [٣٨]، فالإعرابُ اللفظيُّ وما سـبّبَهُ من عوامـلَ كان مدارَ اهتمامِ هؤلاءِ النحاة، ولم يفارقْهُ من جاءَ من بعدِهم، عدا لمحاتٍ قليلةٍ أفادَ منها المحدثون في إعادةِ النظرِ.

من مثلِ ما يُنسبُ الاستدلالُ لقُطربٍ بأنّ الإعرابَ ليـس للمعاني باختلافِ الإعـرابِ والمعنى واحدٌ، واتفاقُ الإعرابِ والمعنى مختلفٌ، فما اتفقَ إعرابُهُ واختلفَ معناه قولُـك: إنَ زيدًا أخوك، ولعل زيدًا أخـوك، وكأن زيدًا أخوك، اتفـق إعرابُه واختلفَ معناه، ومما اختلفَ إعرابُه واتفقَ معناه قولُك: ما زيـدٌ قائمًا، وما زيدٌ بقائـم، اختلفَ إعرابُه واتفقَ معناه. ومثلُه: مـا رأيتُه منذُ يومين، ومنذُ يومان، ولا مـالَ عندك، ولا مالٌ عنـدك، وما في الدارِ أحدًا إلاّ زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلاّ زيدًا، ومثله: إن القوم كلَّهم ذاهبـون، إن القوم كلُّهم ذاهبون، ومثله إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ـ آل عمران ١٥٤، و إن الأمرَ كلُّه للهِ قُرِئ بالوجهـينِ جميعًا. ومثلُه: ليس زيدٌ بجبانٍ، ولا بخيلٍ ولا بخيلاً، ومثلُ هذا كثيرٌ جدًا مما اتفقَ إعرابُه واختلفَ معناه، ومما اختلفَ إعرابُهُ واتفقَ معناه... قال قُطرُبٌ: وإنّما أعربتِ العربُ كلامَها لأنّ الاسـمَ في حالِ الوقفِ يلزمُه السـكونُ للوقفِ فلو جعلـوا وَصْلَهُ بالسـكونِ أيضًا لـكانَ يلزمُه الإسـكانُ في الوقفِ والوصلِ، وكانوا يبطئون عندَ الإدراجِ، فلمـا وصلوا وأمكنَهـم التحريكَ، جعلوا التحريكَ معاقبًا للإسكانِ، ليعتدلَ الكلامُ... [٣٩].

وفكرةُ كونِ الحركاتِ لوصلِ الكلماتِ بينَ أجزاءِ الجملةِ الواحدةِ والجملِ المتتابعةِ صحيحةً، ولكنْ إلى جانبِ دلالتِها على المعاني وقد جاءت في الكتابِ: وزعمَ الخليلُ أنّ الفتحةَ والكسرةَ والضمةَ زوائدُ، وهنَّ يلحقنَ الحرفَ ليوصلَ إلى التكلمِ بهِ، والبناءُ هو الساكنُ الذي لا زيادةَ فيه [٤٠].

والمحاولـةُ الأخـرى هـي محاولـةُ ابـنَ مضـاءٍ القُرطُبـيُّ ت٥٩٢هـ الـذي دعا فيهـا إلى إلغاءِ نظريـةِ العامـلِ في قولِه: قصدي في هـذا الكتابِ أنْ أحـذفَ مـن النحوِ ما يُسـتغنِي النحويُ عنه، وأنُبِّـهُ على مـا أجمعوا على الخَطَـأِ فيه. فمن ذلك ادعاؤُهـم أنَّ النصبَ والخفـضَ والجزمَ لا يكونُ إلاّ بعاملٍ لفظـيٍّ، وأنَّ الرفعَ يكونُ بعاملٍ لفظيٍّ ومعنويّ [٤١].

ورفضَ كذلك تقسـيمَ سـيبويهِ في تمييزِ تسميةِ علاماتِ الإعرابِ من علاماتِ البناءِ الذي ينقلُهُ عنه في صدرِ كتابِـهِ، في قولِه: فظاهرُ هـذا أنّ العاملَ

(٣٧) الإيضاح في علل النحو ٧٠.

(٣٨) الأصول ٣١ .

(٣٩) الإيضاح في علل النحو ٧٠.

(٤٠) الكتاب ٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٤١) الـرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي، تح شـوقي ضيف، دارالمعارف، بمصر، ١٩٨٢، ٧٦.

أحدثَ الإعرابَ، وذلك بيّنُ الفسادِ... وأما العواملُ النحويــةُ فلم يَقُــلْ بعملِها عاقــلٌ، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعلُ بإرادةٍ ولا بطبعٍ [٤٢].

لكنَّ المنصفَ يجــدُ أنَّ النحاةَ ربطوا بين الإعرابِ القرينــةِ من القرائــنِ والفرعِ من فــروعِ المعنى، استنادًا إلى هيأةِ الكلمةِ وصيغتِها ومحلِّها، وكونِها مبتــدأً أو خبرًا، أو فاعلــةً أو مفعولةً أو في مبادِئ الــكلامِ أو في جــواب، إلى غيرِ ذلك مــن تعريفٍ أو تنكيرٍ... إلخ [٤٣].

قال الرضي: والظاهرُ في اصطلاحِهم: أنّ الإعرابَ هــو الاختلافُ، ألا ترى أن البناءَ ضُده ، وهو عدمُ الاختلافِ اتفاقًــا، ولا يطلقُ البناءُ على الحركاتِ ؛ وإنما جُعِلَ الإعرابُ في آخــرِ الكلمةِ، لأنّه دالٌّ على وصفِ الاســمِ، أي كونُه عمدةً أو فضلــةً، والدالُّ على الوصفِ بعدَ الموصوفِ [٤٤].

وقد يصلُ بتشبيهِهم أثرُ العاملِ في معمولِه بالأثرِ بالظواهــرِ الطبيعيّةِ، وقد حُكِــيَ عن أبي بكرِ بنِ الــسرّاجِ أنّه شَــبّهَ الجــازمُ بالــدواءِ، والحركةُ في الفعــلِ بالفضلةِ التــي يُخرجُها الــدواءُ، وكما أنّ الدواءَ إذا صادف فضلةً حَذفَها، وإنْ لم يصادِفْ فضلــةً أخذَ من نفسِ الجِســمِ، فكذلك الجازمُ إذا دَخَــلَ على الفعلِ، إن وَجَدَ حركةً أخذَها، وإلّا أَخَذَ من نفسِ الفعلِ، وسَهّلَ حذفها، وإن كانت أصليّةً لســكونِها ؛ لأنّها بالســكونِ تضعــفُ، فتصيرُ في حكمِ الحركــةِ، فكما أنّ الحركــةَ تُحذَفُ، فكذلك هذه الحروف [٤٥].

ـــ ٤ ـــ

ونقــولُ: لو تخلّصَ النحوُ من عَــدِّ المبنيِّ معربًا، والمبالغةُ في تقديرِ أثرِ العاملِ لكانَ أفضلَ لتعليمِ اللغــةِ العربيّة، ذلــك لأنّ الأفضلَ هــو الاكتفاءُ في مجالِ التعليمِ العــامِّ بمعرفةِ نظامِ العلاقاتِ بين الكلمــاتِ المتجــاورةِ، واختلافِ دلالــةِ الحركاتِ الإعرابيّةِ الصوتيّةِ على المعاني النحويّةِ الوظيفيّةِ، إذ إنّ الرفــعَ علامــةُ العمــدةِ، والنصــبَ علامــةُ المفعوليّــةِ والفضلةِ، والجَرَّ علامةُ الإضافةِ ؛ مثلما تدلُّ الألفاظُ المتغيّرةُ للكلمةِ الواحدةِ في الاشــتقاقِ الــصرفيّ، على المعاني الفرعيّــةِ المختلفةِ ؛ وهذا ما نلحظُــه من دعوةِ الأســتاذِ إبراهيــمِ مصطفى في كتابِــهِ الرائدِ إحيــاءُ النحو إلى الربــطِ بين المعنى والحــركاتِ الإعرابيةِ، ويكادُ إحياؤُه أو تيســيرُه يستندُ إلى هذا التوجه، ورفضِ التوجهِ اللفظي في تفســيرِ الإعراب، في نقدِه للقدماء، من مثلِ قولِه: قــصروا النحوَ عــلى أواخرِ الكلمــاتِ وعلى تعرفِ أحكامِها وقد ضَيَّقوا من حدودِهِ الواسعة... إنهم رســموا للنحوِ طريقًا لفظيــة... من غيرِ فطنةٍ لما يتبعُ هذه الأوجهُ من أثرٍ للمعنى [٤٦].

وقد أفاد الأستاذُ من القدماءِ على الرغمِ من بَرَمِهِ مــن توجهاتِهم، بدءًا مــن مقدمتِه التي قال فيها: لقد أطلــتُ تتبعُ الــكلامَ، أبحثُ عن معــانٍ لهذهِ

(٤٢) المصدر نفسه ٧٧ ـ ٧٨.

(٤٣) البرهــان في علــوم القرآن، للزركشي، تــح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار الفكر، ١٩٨٠، ١/٣٠٢.

(٤٤) شرح الرضي ١/٥٩.

(٤٥) أسرار العربية ٣٢٣.

(٤٦) إحيــاء النحــو ، إبراهيــم مصطفى ، لجنــة التأليف والنشر ، مصر ، ١٩٥٩ . ٢ ـ ٣، ٨.

العلاماتِ الإعرابيةِ، ولقد هداني اللهُ إلى شيءٍ أراه قريبًا واضحًا، وأبادرُ إليكَ الآن بتلخيصِهِ:

١ ـ إنّ الرفعَ علمُ الإسنادِ، ودليلٌ أنَّ الكلمةَ يُتحدّثُ عنها.

٢ ـ إنّ الجَرَّ علمُ الإضافةِ...

٣ ـ إنّ الفتحةَ ليستْ بعلمٍ على إعرابٍ، ولكنها الحركةُ الخفيفةُ المستحبةُ...[٤٧].

ويظهرُ للمتتبعِ أنّه أعادَ ما قرّرهُ بعضُ القدماءِ في النقطةِ الأولى والثانية، لكنه استغنى عن دلالةِ الفتحةِ عَلَمُ الفضلةِ عندهم بل استبدلَها بغيرِها من دلالةِ في الثالثةِ، ثمّ زادَ معنى جديدًا للتنوينِ في قولِهِ إنّه علمُ التنكير.

ونبّهَ الأستاذُ إبراهيمُ مصطفى نفسُه على أنّ منهجَ سيبويهِ هو المنهجُ اللفظيُّ في توجيهِ الإعراب؛ وأجادَ الأستاذُ عند تعليلِه انشغالَ النحاةِ بالضبطِ وانبهارِهم به وبالإعرابِ اللفظي، لكنه لم يذكُرْ أنّهُ وَلّدَ من توجهِهم الثاني المعنوي إحياءه ودعوتَه، ونلمسُ ذلك في قولِه: إنّ حِسَّ العربِ بالإعرابِ وإكرامِهم له دعاهم أن يضبطوا بالنقطِ آخرَ الكلماتِ في القرآنِ الكريمِ حين يكتبونُه، وأنَّ ممارسةَ النحاةِ لهذا الضبطِ هَدَتْهم إلى كشفِ علّلِ الإعرابِ، فكان علم النحو؛ وإن اتجاهَهم إلى أواخرِ الكلماتِ وضبطِ قواعدِها قد صرفَهم عمّا كان ينبغي لهم أن يدرسوه من سائرِ نحوِ اللغةِ ؛ وأنه كان من أئمتهم من دَلَّهم على أهدى مما بأيديهم من قواعدَ فأغفلوه وأعرضوا عنه، موفرين جَهدَهم على درسِ الإعرابِ[٤٨].

وكان د. مهدي المخزومي ود. تمام حسان قد أكملا ما بَدَأه الأستاذُ إبراهيمُ مصطفى، في حين دافعَ د. إبراهيم أنيس عن عدمِ دلالةِ الإعرابِ على المعنى، إذ وظّفَ أنيسٌ أدلةَ بعضِ المستشرقين في إحياءِ دعوةِ قُطربٍ الميتة، من مثلِ أدلةِ فولرز، وكاله، وكوهين، الذين ادّعوا: خُلُوُّ اللهجاتِ العاميةِ العربيةِ من ظاهرةِ الإعرابِ، وصعوبةِ القواعدِ التي تدفعُ إلى تركِها، وأنَّ لغةَ القرآنِ لم تكنْ معربةً في أوّلِ نزولِها، ثم تداولَها العلماءُ بالتنقيحِ والتقعيدِ ووضعِ المقاييسِ، ولاسيما بعدَ الفتحِ الإسلاميّ، واختلاط العربِ بغيرِهم من الأممِ واطلاعِهم على أنظمةِ اللغةِ الراقيةِ، ليتمّموا نقصَ العربيةِ، التي لم تَكُنْ معربةً... إلخ[٤٩].

ووجدَ المخزوميُّ أن دعوةَ أستاذه إبراهيمِ مصطفى اقتصرتْ على بيانِ معنى الإعرابِ، وعلى أبوابِ معدودات... كان آثرَ أنْ يقفَ قلمَهُ عندَ إعرابِ الاسمِ، وكان يرجو أن يجدَ من نقدِ الناقدين ما عسى أن ينتفعَ به في دراسةِ الفعلِ، ولكنّه لم يكملْ ما بَدَأ به، لأنّ ردودَ الفعلِ لدى السلفيين كانت اتّهامًا واستعداءً، فلم يحسنِ الدارسون استقبالَ محاولته الأصيلة، فكان ذلك خيبةَ أملٍ له، قعدتْ به، فيما أظنُّ عن أن يواصلَ ما بَدَأ به فيتناولُ الفعلُ بالدرس، وانطوى أملَه

(٤٧) المصدر نفسه ، المقدمة : و ـ ز.

(٤٨) المصدر نفسه ٢٠ ـ ٢١.

(٤٩) العربية ليوهان فك، ترجمة وتحقيق د. عبد الحليم النجار، مصر،١٩٥٩. ٢ ـ ٦، ومن أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط ٥، مكتبة الأنكلو مصرية،١٩٧٥ ، ١٩٨ ـ ١٩٩، ٢١٦.

في ثنايا ردودِ الفعلِ السود[٥٠].

لهذا واصلَ المخزوميُّ إتمامَ ما بدأه أستاذه في كتابِــه في النحوِ العربيِّ ـ نقد وتوجيه، الذي وَجَدَ الإعــرابَ: بيانُ مــا للكلمةِ أو الجملــةِ من وظيفةٍ لغويةٍ، أو من قيمةٍ نحويةٍ، ككونِها مســندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو فاعــلًا، أو مفعولًا، أو حالًا، أو غيرَ ذلك مــن الوظائفِ التي تؤديهــا الكلماتُ في ثنايا الجملِ، وتؤديها الجملُ في ثنايا الكلامِ أيضًا. وللإعــرابِ علامــاتٌ تــدلُّ عليه، وهــي الحركاتُ، والحــركاتُ في العربيةِ ثلاثٌ: الضمــةُ، والكسرةُ، والفتحــةُ، وقــد اعتُــدَّ بالضمة والكــسرة اعتدادًا خاصًّــا، فجعلتْ الضمةُ علمًا للإســناد، والكسرة علمًــا للإضافة، أمّا الفتحةُ فَعَلَمُ لما ليس بإســنادٍ ولا إضافةٍ، وينــدرجُ فيه موضوعاتٌ كثيرةٌ يتميزِ بعضِهــا من بعضٍ بما تؤدِّيــه الكلمةُ من وظيفةٍ لغوية[٥١].

ثــم يســتدركُ قائلاً: فهناك عــوارضُ تعرضُ للاســمِ فيصبحُ الاســمُ بها ملازمًا حالــةً واحدةً، كأن يكونُ الاســمُ مختومًا بألفٍ، أو مركبًا جاريًا مُجــرَى القوالبِ الثابتةِ، كمركبــاتِ الأعدادِ، نحو أحدَ عشرَ إلى تســعةَ عشر. وليس معنى أن تكونَ الضمةُ علمًا للإسنادِ أن يكونَ كلُّ مضمومٍ مسندًا إليه، فقد يُضَمُّ آخرُ الكلمةِ وهي لا تعبِّرُ عن المعنى الإعرابي المدلــولِ عليه بالضمِّةِ، وقــد يكسرُ آخرَ الكلمةِ ولا تدلُّ على المعنــى الإعرابيِّ المدلولِ عليه بالكسرة، كما يضمُّ المنادى في نحوِ: يا محمدُ، ويا رجلُ، وكما يكسرُ العلــمُ المبنيُّ على فعالِ كحذامِ وقطامِ[٥٢].

وربــطَ د. المخزومــيُّ تغــيرَّ الفعــلِ المضارعِ بالدلالــةِ الزمنيــةِ، في مثــلِ قوله: أكــبرُ الظنِّ أنَّ اختــلافَ أواخرِ الأفعــالِ المضارعةِ غــيرِ الملحقةِ بنــونِ التوكيــدِ، أو نــونِ النســوةِ، أو المســبوقةِ بأدواتِ الشرطِ... لا يعني إعرابُه، لأنَّ هذهِ الأوجهَ المختلفةَ إنما جاءتْ لتشيرَ إلى معانيَ غيرِ إعرابيةٍ تعاقبَتْ عليه، وتعاقــبُ الحركاتِ على آخرِ الفعلِ المضــارعِ كتعاقبِها على آخرِ الفعــلِ الماضي فإنه يُفتَــحُ آخره، نحــو: كَتَــبَ، ويُضَمُّ نحــو: كتبُوا، ويُسَــكَّنُ نحو: كتبْــتُ، ولم يَقُلْ أحدٌ مِــنَ النحاةِ أنَّه معربٌ، وكتعاقبِها في حيثُ وأشــباهِها، وحيثُ هذه تُبنَى على الضمِّ، والفتحِ، والكسرِ، وقد رُوِيَتْ الأوجــهُ الثلاثةُ كلُّها، رواها الكســائيُّ وغيره، ولم يَقُلْ أحدٌ أنّها معربــةٌ. وأكبرُ الظنِّ أنَّ رفعَ الفعلِ المضارعِ ليس لكينونَتِهِ في موضعِ الاسمِ، كما زعَمَ سيبويه... ولا لتجردهِ من الناصبِ والجازمِ، كما زعــم الفراءُ، وأنَّ نصبَه ليس بتأثيرِ أن، أو لن، أو إذن، او كــي، أو غيرها، لأنَّهــا أدواتٌ اختصتْ به فعملــتْ فيه، كمــا زعمَ النحــاةُ، وإنَّ جزمَهُ ليس بتأثــيرِ لم، أو لمّا، أو غيرِهما، لاختصاصَها به، كما زعموا... وإنما كان ذلك كلُّهُ من أجلِ تمييزِ الفعلِ المضارعِ وتخصيصِه، فبناؤه مجردًا يُســتعملُ في الحاضرِ والمســتقبلِ، ولا دلالــةَ على أحدِهما، فإذا أريــدَ له أنْ يدُلَّ على الزمنِ الماضي اتصلَ في النفيِ

(٥٠) قضايا نحوية ٢٩.

(٥١) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، د مهدي المخزومي، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ٦٧ .

(٥٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٦٩.

بلم... وإذا أُريدَ له أنْ يخلُصَ للمستقبلِ سبقته: أن ولنْ وإذن... أو لحقته لواحقَ أخرى، كالسين وسوف[٥٣].

في حين ردَّ الدكتورُ تمام حسان إنكارَ د. إبراهيم أنيس صلةَ الإعرابِ بالمعنى، في زعمِه أنَّ الإعرابَ لمجرّدِ طلبِ الخفةِ ، وللهربِ من الإسكانِ، فيستدل الدكتور تمام بأدلةٍ منها :

أ ـ أنّ علاماتِ الإعرابِ ليس كلُّها حركاتٍ فقد يُدَلُّ على الإعرابِ بالحرف ولم يُقُلْ أحدٌ إنَّ الحروفَ من وسائلِ طلبَ الخفةِ...

ب ـ إنّ القرآنَ الكريمَ نزلَ معربًا ووصلَ إلينا بالتواترِ معربًا تلقتْهُ الآذانُ عن الشفاهِ وحكتْهُ ألسنةُ الأبناءِ عن رواياتِ الآباء...

ج ـ إن الشعرَ العربيَّ وصلَ إلينا معربًا وما كان له إلاّ أن يكونَ معربًا لأن كمياتِ الإعرابِ محسوبةٌ في وزنِهِ وهي جزءٌ أصليٌّ من قافيته وروحُ الشعرِ هي الحركاتُ لا سواكنَ الحروفِ لأنَّ الشعرَ إنشادٌ والإنشادُ لا يكونُ على ساكنٍ... [وكذلك] الاعتدادُ بالحركةِ في القافيةِ كان وراءَ تقسيمِها إلى مطلقةٍ ومقيدة.

د ـ إن المعنى قد يتوقفُ على الإعرابِ في بعضِ الحالات...[٥٤].

وقد ردّ د. تمّام نفسُه كذلك المبالغةَ التي تقصرُ النحوَ على الإعرابِ، في قوله: لقد لَقِيَتْ قرينةُ الإعرابِ من هؤلاءِ قدرًا من الحفاوةِ جعلهم يتجاوزون النظرَ إلى وضعِها بين قرائنَ النحوِ إلى أنْ يجعلوها النحوَ كلَّه تقريبًا، وبنوا على الإعرابِ هيكلاً نظريًا أطلقوا عليه اسمَ العملَ النحويَّ صيروا هذا الهيكلَ غايةً تقصدُ إليها دراسة النحو وينتهي إليه فهمه وينتهي إلى تحصيلِها تعليمه، وهكذا أصبح النحوُ عندهم ضبطَ أواخرِ الكلمِ بحسبِ المعنى. ولكن الناظرَ إلى أنواعِ الكلم يرى أن بعضَها يقبلُ التغييرَ الإعرابيَّ في آخره والبعضَ الآخرَ يأبى هذا التغيير إما لتعذرِ ظهورِ الحركةِ على المفردِ أو ثقلِهِ أو لأنَّ العنصرَ الذي يستحقُّ الإعرابَ مركبٌ والمركبُ لا تظهرُ عليه الحركات[٥٥].

ولم يفصلِ الدكتور تمام حسان بين توجهِ الإعرابِ اللفظي وتوجهِ الإعرابِ المعنوي، كما فعلَ الأستاذ إبراهيم مصطفى، لكنَّهُ جعلَ الإعرابَ قرينةً من بينِ قرائنَ متعدّدةٍ تتضافرُ مع بعضِها لتوضيحِ معنى الجملةِ، منها ما هو معنويٌ وبعضُها لفظي فمن القرائنِ المعنويةِ العهدُ والإسنادُ ومن القرائنِ اللفظيةِ: البنيةُ والتضامُ والرتبةُ والإعرابُ[٥٦].

أمّا المخزوميُّ ـ مثلما عرضنا ـ فيربطُ اختلافِ إعرابِ المضارعِ بالدلالةِ الزمنيةِ وغيرِها ، في قوله: وإنما كان ذلك كلُّه من أجلِ تمييزِ زمنِ الفعلِ المضارعِ وتخصيصِهِ، فبناؤه مجردًا من الأدواتِ يستعملُ في الحالِ والمستقبلِ، ولا دلالةَ على أحدِهما، فإذا أُريد له أن يدل على الزمن الماضي

(٥٣) المصدر نفسه ١٣٤.

(٥٤) البيان في روائع القرآن ، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٠، ١/١٧ ـ ١٨.

(٥٥) المصدر نفسه ١/١٨.

(٥٦) الخلاصة النحوية ، د. تمام حسان، عالم الكتب، ٢٠٠٤، ١٠٥.

اتصــل في النفي بلم، أو لما، وســكن آخره... وإذا أريدَ لــه أنْ يخلُصَ للمســتقبلِ ســبقتْهُ: أن ولن وإذن... [٥٧].

فافتراضُ الحركةِ اســتنادًا إلى الخاناتِ النحويةِ التي صنفوا بحســبِها، الحيّزُ الذي يشغلُه الثابتُ والاســتحقاقُ الذي يستحقُهُ لو كان معربًا متغيرًا في موضعِــه، ولــم يعتــدّوا بهيأتِــه التــي منعتْ مــن التغيّرِ، لأنّهــم امتنعوا من القولِ بأنّ الاســمَ متغيرٌ، وثابتٌ لا يتغيرُ، وكلاهما أصلٌ في الأسماءِ، وهذا هــو الواقعُ . قــال الدكتورُ غالــبُ المطلبي: الملاحظــاتُ التي ربطــتْ إعرابَ الفعــلِ المضارعِ في بعــضِ الحــالاتِ بوظيفتِــه الزمانيّــةِ، وهو ما نجدُهُ في محاولةِ تفســيرِ نصــبِ الفعلِ المضارعِ بتخليصِهِ للمستقبلِ، وهي في الحقِّ نظرةٌ ورثناها عن نحاتِنا القدامــى، لكنّها وجدتْ من يُروّجُ لها مرّة أخــرى، وأهمُّ من ذَهَبَ هذا المذهب د. مهدي المخزومي في مبحثِهِ عن حركةِ أواخرِ الأفعالِ [٥٨].

الخاتمة

أقولُ: ماذا لو عَرَضنا الأسماءَ المبنيّةَ وأشباهَها في جــداولَ تعليميّةٍ، يميّزُهــا الطلبةُ ويحفظونَها على مراحلَ، ثمّ يُعلّمون إظهارَ وظائفِها، ودلالاتِ جملِها، من دونِ الحاجةِ إلى التفكيرِ في محلِّها من الإعــرابِ، أو نيابتِها عن الأســماءِ المعربةِ، وتقنينِ التركيزِ على الإعرابِ اللفظيِّ، وإلغاءِ فرضيّةِ تأثّرِ هذهِ الأسماءِ بالعامل.

وبهذا تتراجعُ مقولــةُ : النحوُ الإعرابُ، والإعرابُ النحوُ ؛ في الأقلِّ للمبتدئين ولأجلِ التيسيرِ ولاسيما في التخلــصِ مــن أثرِ العامــلِ الــذي لا يظهرُ، إلاّ بتقديرِ أو تأويلٍ.

لكنّنا في الوقتِ نفسِهِ نحترمُ منهجَ تأسيسِ النحوِ العربــيِّ، ونفخرُ بما أنجزهُ ســيبويه، ذلك المنهجُ العلميُّ المُســتنبطُ من واقعٍ فكريٍّ ولغويٍّ ناسَبَ انطلاقِه، واســتندَ إلى المحســوسِ المُدركِ بالسمعِ والنطــقِ والكتابةِ، واتصــلَ بتداولِ لغــةِ القرآنِ الكريم، بعدَ اكتشــافِ منظومةِ الإعرابِ، الإعرابِ الــذي أظهرَ المعاني المختلفَةَ، اســتنادًا إلى البحثِ العلميِّ اللغويِّ الرصينِ ...

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المصادر

ـ الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، القاهرة، ١٩٤٧.

ـ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والنشر، مصر،١٩٥٩.

ـ أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تح محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٩٥٧.

ـ الأصول، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨.

ـ أهل القرآن وتأســيس النحو، د. مهدي صالح سلطان، النجف، ٢٠١١.

ـ الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تح د. مازن المبارك، ط ٥، بيروت، ١٩٨٦.

ـ البيــان في روائع القرآن، د. تمام حســان، عالم الكتب، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٥٧) في النحو العربي، نقد وتوجيه ١٣٤.

(٥٨) الفعل في العربية مدخل فيلولوجي مقدمة المحقّق ٤٦، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ١٤٤.

ـ تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح محمد كامل بركات، مصر ١٩٦٧.

ـ الثنائيـات الضديّة، بحث في المصطلح ودلالاته، سـمر الدّيوب، العتبة العباسيّة المقدسة، ٢٠١٧.

ـ الجمل في النحـو، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح د . فخر الدين قباوة ، طهران ، ١٤١٠، ٥٥.

ـ الخلاصة النحوية، د. تمام حسان، عالم الكتب، ٢٠٠٤.

ـ الـرد على النحـاة، لابن مضـاء القرطبي، تح شـوقي ضيف، دارالمعارف، بمصر، ١٩٨٢.

ـ شرح الأشموني، تح محمود بن الجميل، مصر،٢٠٠٢.

ـ شرح التسـهيل، لابـن مالك،تـح د.عبدالرحمـن السيد،مصر، ١٩٧٤.

ـ شرح الرضي على الكافية، تح د عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب،مصر،٢٠٠٠.

ـ العربيـة، يوهان فـك، ترجمة وتحقيـق د. عبد الحليم النجار، مصر،١٩٥٩.

ـ الفعـل في العربيـة مدخـل فيلولوجـي، تأليـف بأول كراوس، مراجعة وتقديم غالب المطلبي، بغداد، ٢٠٢٢.

ـ في النحـو العربـي نقـد ونوجيـه، د مهـدي المخزومي، بغداد، ٢٠٠٥.

ـ قضايا نحوية، د مهدي المخزومي،أبو ظبي ٢٠٠٣.

ـ كتاب سيبويه، تح عبد السلام هارون، ط ٣، ١٩٨٣.

ـ الكليّـات للكفـوي، تـح د. عدنـان درويـش ومجمـد المصري، قم، ١٤٣٣.

ـ مدرسـة الكوفة ومنهجها في دراسـة اللغة والنحو،، د مهدي المخزومي، بيروت.

ـ المرتجل، لابن الخشاب، تح علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢.

ـ معجـم مقاييس اللغة، لابن فارس، عبد السـلام محمد هارون، القاهرة، ١٣٦٦.

ـ من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط ٥، مكتبة الأنكلو مصرية، ١٩٧٥.

ـ همـع الهوامع، للسـيوطي، تـح أ. د عبد العال سـالم مكرم، القاهرة، ٢٠٠١.